

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رسالة بعنوان
شرك الطاعة

ذو القعدة ١٤٤٤ هـ

تأليف

محسن بن سعيد الاندلسي
حفظه الله تعالى

مَهَيِّدٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أما بعد فهذا بحث مُستلٌّ من كتاب: الهداية في مسألة عظيمة في دين الله تعالى وقع فيها النزاع بين بعض الإخوان فأحببت إفرادها برسالة مستقلة ليسهل الإطلاع عليها والانتفاع به والرجوع إليه عسى الله أن يجمع بها الشتات ويلم بها الشمل والله الهادي إلى سبيل الرشاد.

نقول وبالله التوفيق أنَّ الانقياد لله عز وجل يكون بقَبُولِ شَرْعِهِ وطاعة أمره والعمل بدينه، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة 92]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا مُبِينًا﴾ [الأحزاب 36]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْبِئُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر 54]، وقوله: ﴿وَأَسْلِمُوا لَهُ﴾ يقول: واخضعوا له بالطاعة والإقرار بالدين الحنيفي ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ من عنده على كفركم به^[1]، وقال الطبري: "والذي أراد ابن عباس — إن شاء الله — بقوله في تأويل قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وجَدَّوه، أي أفرّدوا الطاعة والعبادة لربكم دون سائر خلقه"^[2].

وأمر الله بطاعته ﷻ وأذن في طاعة رسوله ﷺ وعَلَّقَ عليهما الهداية كما في قوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ﴾ [النور 54]، وقال

[١] تفسير الطبري 312/21

[2] تفسير الطبري 363/1

تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء 64]، قال البغوي: قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، أي: بِأَمْرِ اللَّهِ لِأَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ وَجَبَتْ بِأَمْرِ اللَّهِ، قَالَ الزَّجَّاجُ: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ فِيهِ وَأَمَرَهُ^[1]، وعن أَبِي الْعَبَّاسِ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «نَظَرْتُ فِي الْمُصْحَفِ فَوَجَدْتُ فِيهِ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا»^[2].

وَأَذِنَ اللَّهُ فِي طَاعَةِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَجَاءَتْ مَقِيدَةُ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَضَمِنَ وَصَفَ مَعِينٍ لِأَوْلِيَاءِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^ج ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء 59]، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي»^[3]، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَقُّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَيُؤَدِّي الْأَمَانَةَ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَحَقُّ عَلَى الرَّعِيَّةِ أَنْ يَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا»^[4]، فطاعة أولياء الأمور ومن له سلطان شرعي هي من طاعة الله ورسوله ﷺ، ومن ذلك ما

[١] الإبانة الكبرى 260/1

[٢] الإبانة الكبرى 260/1

[٣] رواه البخاري برقم 7137 وأخرجه مسلم في الإمارة باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. . رقم 1835

[٤] تفسير البغوي 659/1

روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ طَاعَةُ الْوَالِدِ، وَمَعْصِيَةُ اللَّهِ مَعْصِيَةُ الْوَالِدِ»^[1].

المطلب الأول: الطاعة حق لله ولمن أذن لهم من أولي الأمر الشرعي.

فمن حقوق الله على عباده طاعته فيما أمر قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر 3]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: "ألا لله العبادة والطاعة وحده لا شريك له، خالصة لا شرك لأحد معه فيها، فلا ينبغي ذلك لأحد، لأن كل ما دونه ملكه، وعلى المملوك طاعة ماله لا من لا يملك منه شيئاً"^[2]، وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف 55]، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْخَلْقُ خَلَقَ اللَّهُ وَالْأَمْرُ أَمْرُهُ»^[3]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ رَبِّي اللَّهُ﴾ [آل عمران 154] وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران 138] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ أي: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْحُكْمِ شَيْءٌ فِي عِبَادِي إِلَّا مَا أَمَرْتُكَ بِهِ فِيهِمْ»^[4].

والله سبحانه وتعالى ما خلق الخلق إلا لعبادته وطاعته كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات 56]، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ. أَيُّ: إِلَّا لِأَمْرِهِمْ أَنْ يَعْْبُدُونِي وَأَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادَتِي»، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ

[١] رواه الطبراني في الأوسط برقم 2255

[٢] تفسير الطبري 250/21

[٣] رواه ابن أبي حاتم برقم 8585

[٤] رواه الطبري في تفسيره برقم 4127

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^[1]، وَعَنْ مُجَاهِدٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ بِمَعْنَى: «إِلَّا لِأَمْرِهِمْ وَأَنْتَاهُمْ»^[2]، وقال عكرمة: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ وَيَطِيعُونَ. فأثيب العابد وأعاقب الجاحد»^[3].

❦ ونهى الله عز وجل عن طاعة الطواغيت والمشركين في آيات كثيرة:

❦ قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ۝ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء 151]، عَنْ قَتَادَةَ ﴿أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾ «أَيُّ الْمُشْرِكِينَ»^[4].

❦ وقال تعالى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف 54]، "أَيُّ: اسْتَخَفَّ عُقُولَهُمْ، فَدَعَاهُمْ إِلَى الضَّلَالَةِ فَاسْتَجَابُوا لَهُ"^[5].

❦ وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الاحزاب 67]،

قال قتادة أي: «رؤوسنا في الشر والشرك»^[6]، وقال الطبري: "وقال الكافرون يوم القيامة في جهنم: ربنا إنا أطعنا أئمتنا في الضلالة وكبراءنا في الشرك ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾" يقول: فأزالونا عن محجة الحق وطريق الهدى والإيمان بك والإقرار بوحدانيتك وإخلاص طاعتك في الدنيا"^[7].

❦ وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف 28] فعن السدي، عن أبي سعيد الأزدي، عن أبي الكنود، عن

[١] تفسير البغوي 288/4

[٢] التحرير والتنوير 27/27

[٣] الكشف والبيان عن تفسير القرآن 120/9

[4] رواه ابن أبي حاتم برقم 15863

[5] تفسير ابن كثير 232/7

[6] رواه الطبري 331/20

[7] نفس المرجع

خَبَاب ﴿وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا﴾ قال: «عُيُنة، والأقرع»^[1]،

❁ وقال تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُرْذِلْكُمُ عَلَىٰ أَعْقَبِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ ﴿١٤٤﴾ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ﴿١٤٥﴾ [آل عمران: 150]، فدللت الآية أن الطاعة من الولاء فمن أطاع الطواغيت فقد اتخذهم أولياء من دون الله كما في قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾ وكما قال الله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ؕ أُرِيدُونَ أَنْ يُجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: 144]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: 11] قال الواحدي: "يريد من يطعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو ولي له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافقته لإرادته وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيناً"^[2]، وقال ابن المنذر: "أجمع كلُّ مَنْ يُحَفِّظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْكَافِرَ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِحَالٍ"^[3]، وفيه دلالة على التلازم بين الطاعة والولاية، فمن أثبت للطاغوت حق الأمر وأوجب له الطاعة أو أذن بها، فقد جعل من الطاغوت ولي أمره وأقر بسلطانه عليه ودخل في دينه.

❁ وأمر الله عز وجل بطاعة أولي الأمر الشرعي في المعروف كالأولياء والآباء والأزواج.

ولقد أمر الله وأذن في طاعة أولياء أمور المسلمين في غير معصية الله، وأجمع المسلمون على أنه لا طاعة لأولياء الأمور ولا غيرهم في معصية الله

[١] تفسير الطبري 8/18

[٢] التفسير البسيط للواحي 105/7

[٣] نقله عنه ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (2/ 7877)

تعالى. وَقَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ الَّتِي لَا لَبْسَ فِيهَا وَلَا مَطْعَنَ كَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^[1]، "وَقَالَ خُضَيْرُ السُّلَمِيِّ لِعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَقَدْ حَدَّثَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَرَأَيْتَ إِنْ أَطَعْتُ أَمِيرِي فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُنِي بِهِ قَالَ يُؤْخَذُ بِقَوَائِمِكَ فَتُلْقَى فِي النَّارِ وَلِيَجِيءَ هَذَا فَيُنْقِذُكَ"^[2]، وقال في التمهيد: "وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمُنْكَرٍ لَا تَلْزَمُ طَاعَتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^[3]، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي السَّرِيَّةِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ أَمِيرُهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي النَّارِ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^[4]، قال محمد بن جرير: في حديث علي وحديث ابن عمر البيان الواضح عن نهي الله على لسان رسوله عباده عن طاعة مخلوق في معصية خالقه، سلطاناً كان الأمر بذلك أو سوقة أو والدًا أو كائنًا من كان، فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا من الناس في أمر قد صح عنده نهي الله عنه، فإن ظن ظان أن في قوله ﷺ في حديث أنس: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي» وفي قوله في حديث ابن عباس: «من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر» حجة لمن أقدم على معصية الله بأمر سلطان أو غيره، وقال: قد وردت الأخبار بالسمع والطاعة لولاة الأمر فقد ظن خطأ، وذلك أن أخبار رسول الله ﷺ لا يجوز أن تتضاد، ونهيه وأمره لا يجوز أن يتناقض أو يتعارض، وإنما الأخبار الواردة بالسمع والطاعة لهم ما لم يكن خلافًا لأمر

[١] رواه البخاري برقم 7144 ومسلم برقم 1839

[٢] الاستذكار 15/5

[٣] التمهيد 277/23

[٤] رواه البخاري برقم 7145 ومسلم برقم 1840

الله وأمر رسوله، فإذا كان خلافًا لذلك فغير جائز لأحد أن يطيع أحدًا في معصية الله ومعصية رسوله، ونحن ذلك قال عامة السلف^[1].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [المتحنة 12]، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾: «إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَبِيٌّ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ لَمْ يَسْتَحِلَّ لَهُ أَمْرٌ إِلَّا بِشَرَطٍ، لَمْ يَقْلَ لَا يَعْصِيَنَّكَ وَيَتْرَكَ. حَتَّى قَالَ: فِي مَعْرُوفٍ فَكَيْفَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُطَاعَ فِي غَيْرِ مَعْرُوفٍ وَقَدْ اشْتَرَطَ اللَّهُ هَذَا عَلَى نَبِيِّهِ»^[2].

^[1] شرح صحيح البخاري لابن بطال 215/8

^[2] تفسير الطبري 80/28

المطلب الثاني: النصوص الواردة في بيان حد شرك الطاعة

إنَّ الانقياد لله عز وجل بالطاعة ينافيه الانقياد للطواغيت المشرعين: بتحليل الحرام أو تحريم الحلال أو تغيير أحكام الوضع أو إسقاط الواجب مما هو من حكم الشركاء المبدلين، وطاعتهم في ذلك مع قبول التكليف عنهم هو الشرك بالله تعالى في الطاعة^[1] ويدل عليه آيات كثيرة:

﴿قَالَ لَهُ تَمَّ إِلَهُي﴾ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْدِلُوَكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٣١﴾

[الأنعام 131]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ قَالَ: الْفِسْقُ الْمَعْصِيَةُ^[2]، وَعَنْهُ: «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ فِي أَكْلِ مَا نَهَيْتَكُمْ عَنْهُ، إِنَّكُمْ إِذَا لَمُشْرِكُونَ»^[3]، وَقَالَ السُّدِّيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا

[1] ومن يستمسك بكلام الرجال في هذا الباب العظيم ويترك المحكم من التنزيل، فيعتقد أن طاعة المشرعين في المعصية معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال!!، ويستشهد بكلام المتأخرين فنرد عليه من نفس كلامهم كما في قول ابن تيمية: "والطغيان: مجاوزة الحد؛ وهو الظلم والبغي. فالمعبود من دون الله إذا لم يكن كارهاً لذلك: طاغوت، ولهذا سمى النبي ﷺ الأصنام طواغيت في الحديث الصحيح لما قال: ﴿ويتبع من يعبد الطواغيت الطواغيت﴾، والمطاع في معصية الله والمطاع في اتباع غير الهدى ودين الحق - سواء كان مقبولا خبره المخالف لكتاب الله أو مطاعاً أمره المخالف لأمر الله - هو طاغوت؛ ولهذا سمي من تحوكم إليه من حاكم بغير كتاب الله طاغوت" مجموع الفتاوى 291/28، فكيف يكون المطاع طاغوتاً والعبد الطائع مسلماً!!، وقال ابن تيمية: "فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره" مجموع الفتاوى 91/3 فهذا واضح في أن قبول التكليف من غير الله والخضوع له بالطاعة هو شرك بالله تعالى.

وقولهم أن طاعة المشرعين في المعصية هي معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال هي عقيدة الأشاعرة التي تأثر بها الكثير من المتأخرين، وهي تجري على أصولهم في باب الإيمان، قال ابن العربي الأشعري: "إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً: إذا أطاعه في الاعتقاد فإن أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص فافهموه"، فما هو الفرق بينهم وبين الأشاعرة في هذا الباب العظيم الذي هو من لب وأصل مسألة الإيمان؟

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم 7838

[٣] رواه الطبري في تفسيره برقم 13815

لِلْمُؤْمِنِينَ: كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ تَتَّبِعُونَ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَا ذَبَحَ اللَّهُ فَلَا تَأْكُلُونَهُ، وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ أَكَلْتُمُوهُ؟ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ فَأَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ ﴿إِنَّكُمْ لَشُرْكُونَ﴾، وَهَكَذَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرْكُونَ﴾، "أَيُّ: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرَعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدَّمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة 31]^[1].

ووجه الدلالة أن طاعة المشرعين في أكل الميتة يصير به المسلم مشركاً بالتلقي عنهم وطاعتهم في أكلها، وإن كان أكل الميتة في ذاته معصية، أما طاعة الطواغيت المشرعين في أكلها وامتنثال أمرهم ومتابعتهم على التحليل فهو شرك بالله تعالى.

﴿وَقَالَ لَهُ تَمَّ إِلَهُي﴾: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُّرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا ۖ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة 31]، وقد ورد في تفسيرها جملة من الآثار:

﴿عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:﴾ ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: «لم يعبدوهم، ولكنهم أطاعوهم في المعاصي»^[2].

[١] تفسير بن كثير 329/3

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم 16643

❖ وعن السدي: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «لم يأمرهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمرهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسمَّاهم الله بذلك أرباباً»^[1].

❖ وعن أبي البختري: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ قال: «انطلقوا إلى حلال الله فجعلوه حراماً، وانطلقوا إلى حرام الله فجعلوه حلالاً فأطاعوهم في ذلك، فجعل الله طاعتهم عبادتهم، ولو قالوا لهم: "اعبدونا"، لم يفعلوا»^[2].

[١] رواه الطبري برقم 16641

[٢] رواه الطبري برقم 16638

لفظ الاستحلال والتحريم: يُطلق في استعمال الشارع بمعنى الاعتقاد وهو الأصل في الاستعمال الشرعي له، ويطلق ويراد به الاستحلال العملي كما دل على ذلك الكتاب والسنة:

❖ قوله تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَافِرُونَ﴾ [التوبة: 29]، قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره للمؤمنين به من أصحاب رسوله ﷺ ﴿قَتِلُوا﴾، أيها المؤمنون، القوم ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، يقول: ولا يصدقون بجنة ولا نار ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾، يقول: ولا يطيعون الله طاعة الحق، يعني: أنهم لا يطيعون طاعة أهل الإسلام" تفسير الطبري 198/14

وقال أبو حفص سراج الدين الحنبلي قوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ أي: لا يحرمون ما حرم الله في القرآن، وبينه الرسول، وقال أبو زيد: لا يعملون بما في التوراة والإنجيل، بل حرفوهما وأتوا بأحكام كثيرة من قبل أنفسهم، وقوله ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ أي: لا يدينون الدين الحق، أضاف الاسم إلى الصِّفَةِ وقال قتادة: «الحق» هو الله - عز وجل -؛ أي: لا يدينون دين الله، ودينه الإسلام. قال أبو عبيدة: معناه: لا يطيعون الله طاعة أهل الحق". الباب في علوم الكتاب 64/10

❖ ولفظ التحريم قد يأتي ويراد به العمل كترك العمل لنذر أو يمين أو رهبانية وتدئين كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: 87]، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ قَالَ: «نَزَلَتْ فِي أَنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَزَادُوا أَنْ يَتَخَلَّوْا مِنَ الدُّنْيَا وَيَتْرَكُوا النِّسَاءَ، مِنْهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ» رواه عبد الرزاق برقم 718، فقوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّمُوا﴾ ليس المقصود منه التحريم العقدي وهو اعتقاد أن هذا العمل حرام في دين الله، فهذا غير وارد ولا يقع من هؤلاء السابقين الأولين بل المراد هو الترك والتخلي الذي هو العمل، لأن الترك عمل كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنِ قَوْلِهِمُ الْإِلَٰهَ إِلَٰهٌ وَكُلُّهُمْ أَلْتَّحَتَ لِبَيْسٍ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: 63]، فترك النهي عن المنكر من الأحبار والربانيين سماه الله عملاً بقوله: ﴿مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

❖ ومن السنة حديث البراء بن عازب قال: مرَّ بي عبي الحارث بن عمرو ومعه لواء قد عقد له النبي ﷺ، فقلت له: أي عم، أين بعثك النبي ﷺ؟ قال: "بعثني إلى رجل تزوج امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه" رواه أحمد برقم 18579 وأخرجه سعيد بن منصور (942)، وابن ماجه (2607)، وأبو يعلى (1666)، والطبراني في "الكبير" (3405). قال الطحاوي: "وهو أن ذلك المزوج فعل ما فعل من ذلك على الاستحلال كما كانوا يفعلون في الجاهلية فصار بذلك مرتدًا، فأمر رسول الله ﷺ أن يفعل به ما يفعل بالمرتد" شرح معاني الآثار 149/3

وقد يطلق التحليل والتحرير في اصطلاح العلماء ويراد به العمل فلفظ أحلوه أو حرموه ليس معناه الاعتقاد في كل إطلاقاته بمعنى العلم بصحة شيء والإخبار عنه، بل قد يراد به العمل بمقتضى تحريمهم وتحليلهم من الحكم به والطاعة له والتحاكم إليه ... الخ، ومن تلك الاطلاقات:

❖ بوب ابن حبان في صحيحه: ذكر الخبر عما يجب على المرء من استحلال النصرة على أعداء الله الكفرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في دار الإسلام وروى بسنده عن عائشة قالت: دخل علي النبي ﷺ فعرفت في وجهه أن قد حضره شيء فتوضأ وما كلم أحدًا ثم خرج فلمصفت بالحجرة أسمع ما يقول فقعد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «يا أيها الناس إن الله تبارك وتعالى يقول لكم مړوا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوني فلا أجيبكم وتسالوني فلا أعطيكم وتستنصروني فلا أنصركم» رواه ابن حبان برقم 290، فأطلق على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو عمل استحلالاً للنصرة.

❖ عن فضيل بن عمرو، قال: "كان إبراهيم وأصحابنا يستجلون الكلام في الجمعة والإمام يخطب لأئهم كانوا يصلون الظهر قبل أن يأتوهم قال المعيرة: وكان أبو وإلي يصلي الأولى والعصر قبل أن يأتي الجمعة في إمارة الحجاج لأنه كان يؤخرها" رواه المروزي برقم 1057 فأطلق على كلامهم في الجمعة الذي هو عمل استحلالاً.

وليس الاستحلال والتحرير الوارد في بعض الآثار في هذا الباب محصور في الاستحلال العقدي بل منه الاستحلال العملي، كمثل ما رواه ابن أبي حاتم برقم 7849 قال حدثنا أبو زُرعة ثنا يحيى بن عبيد الله حدثني ابن لبيعة حدثني عطاء عن سعيد بن جبيرة قوله: وإن أطعتموهم يعني استحلالاً في أكل الميتة إنكم لمشركون مثلهم"، والأثر ضعيف فيه ابن لهيعة ولا يثبت في هذه الآية - آية الانعام. لفظ الاستحلال كما ورد في روايات تفسير آية التوبة. ومن ذلك ما رواه الطبري برقم 16638 - قال حدثني الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البخري قال: سأل رجل حذيفة فقال: يا أبا عبد الله، رأيت قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه» وهذه الآثار ظاهرة في الاستحلال العملي أي قبول

التحليل والتحرير من هؤلاء الطواغيت والعمل بمقتضى ذلك التشريع، وحتى وإن حملناه على الاستحلال العقدي فليس في هذه الآثار تقييد للآية أو تخصيص لإطلاقها بل هو من باب ذكر بعض أفراد الشيء، أي التفسير بذكر بعض أفراد العام، حيث أن حذيفة ذكر بعض الصور التي تكون فيها الطاعة كفرًا وهي المتابعة على الاعتقاد - وليس هو حصر للطاعة في الاعتقاد - كما أنه نقل عنه ذكر مناط مطلق المتابعة فلتنتبه، فإن اللفظ الوارد في السنة هو الاتباع ومعناه قبول التكليف والدخول في العمل كما في الحديث: ﴿فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة 31]، قال: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بلى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِنِّي أَهْمُ»، وَهَكَذَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنُ اليمَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» تفسير بن كثير 135/3.

فمن أحلّ وحرّم هم الطواغيت والأرباب - الأحرار والرهبان - أما جملة النصاري فكفرهم هنا على أوجه: فمنهم من تابع في الاعتقاد كالأميين، ومنهم من كفر من جهة الاتباع وقبول التكليف والعمل بهذا التشريع، ومن اشترط الاعتقاد أي اعتقاد حل الحرام أو حرمة الحلال للتابع وقيد الآية والحديث به فقد استدرك على الشرع وليس في النصوص الواردة في شرك الطاعة ما فيه دلالة على حصرها في الاستحلال العقدي، وهذا هو اعتقاد الأشاعرة ومن تأثر بهم من

﴿وَعَنِ الْحَسَنِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: في الطاعة» [1].

﴿وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت لأبي العالية: كيف كانت الرُّبُوبِيَّة التي كانت في بني إسرائيل؟ قال: «ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم» [2].

ويقول النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾: آلهة ﴿مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم [3].

وقال ابن حزم: "فَلَمَّا كَانَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَحْرُمُونَ مَا حَرَّمَ أَحْبَارُهُمْ وَرُهْبَانُهُمْ وَيَحْلُونَ مَا أَحَلُّوا كَانَتْ هَذِهِ رُبُوبِيَّةً صَحِيحَةً وَعِبَادَةٌ صَحِيحَةٌ قَدْ

المتأخرين، فقولهم أن طاعة المشرعين في المعصية هي معصية مطلقاً إلا مع الاستحلال هي عقيدة الأشاعرة التي تأثر بها الكثير من المتأخرين، وهي تجري على أصولهم في باب الإيمان كما بينا ولا مستمسك لهم من الآثار.

وإن كان بعض الأشاعرة لم يحصرها في الاستحلال كما ذكر ذلك النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾

﴿آلهة ﴿مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم".

والأثار لا يقيد بعضها بعضاً فقد وردت مطلقة غير مقيدة بالاستحلال كما نقلنا في حد شرك الطاعة وهو فهم علماء الدعوة النجدية كما قال محمد بن عبد الوهاب: "النوع الثالث: شرك الطاعة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة آية: 31]، وتفسيرها الذي لا إشكال فيه، هو طاعة العلماء والعباد في معصية الله سبحانه، لا دعاؤهم إياهم، كما فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم، لما سأله فقال لسنا نعبدكم فذكر له أن عبادتهم طاعتهم في المعصية" ونقلنا كلام عبد الرحمن بن حسن.

[1] رواه الطبري برقم 16639

[2] رواه الطبري في تفسيره برقم 16642

[3] مدارك التنزيل وحقائق التأويل 676/1

دانوا بها وسمى الله تعالى هذا العمل اتّخاذاً أرباباً من دون الله وعبادة وهذا هو الشرك بلا خلاف^[1].

وقال عبد الرحمن بن حسن: "فظهر بهذا أن الآية^[2] دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذ ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله"، فإن الإله هو المعبود، وقد سمي الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابا، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: 80] أي شركاء لله تعالى في العبادة ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 80] وهذا هو الشرك. فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذ المطيع المتبع ربا ومعبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرَكُونَ﴾، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة^[3]، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى 21] والله أعلم^[4].

❖ **وقال الله تعالى:** ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 64]، قال ابن جريج: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، يقول: «لا يطع بعضنا بعضا في معصية الله. ويقال إن تلك الرُبُوبية: أن يطيع الناس ساداتهم وقادتهم في غير عبادة، وإن لم يصلوا لهم»^[5].

[1] الفصل في الملل 135/3

[2] قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُحَبَاءَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾

[3] باب: "من أطاع العلماء والأمرء في حريم ما أحل الله أو خليل ما حرم الله، فقد اتخذهم أربابا من دون الله"

[4] فتح المجيد في شرح كتاب التوحيد 105/1

[5] رواه الطبري في تفسيره برقم 7200

وقال الطبري وقوله ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾: يقول: ولا يدين بعضنا لبعض بالطاعة فيما أمر به من معاصي الله، ويعظمه بالسجود له كما يسجد لربه^[1].

قلت: وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا﴾، وقوله ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يدل على أن الاتخاذ والدينونة هو من صفة شرك الطاعة وهو قبول التكليف عنهم في التحليل والتحريم كما قال البقاعي: "ولما كان المراد بالمشركين مع عباد الأوثان أهل الكتاب الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله لقبولهم منهم التحليل والتحريم، كان ذلك مفهماً لأنهم فارقوا أهل الطاعة، وكان ذلك موهماً لأنهم ما فارقوهم إلا عن جهل"^[2].

❖ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة 165]، قال السدي: «الأنداد من الرجال، يطيعونهم كما يطيعون الله، إذا أمرهم أطاعوهم وعصوا الله»^[3].

❖ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 22]، عن ابن عباس رضى الله عنه وعن مرة عن ابن مسعود رضى الله عنه، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ قال: «أكفأ من الرجال تطيعونهم في معصية الله»^[4]، وقال الطبري: فهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له ندّاً وعدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم

[1] تفسير الطبري 483/6

[2] نظم الدرر 268/17

[3] تفسير الطبري برقم 2411

[4] رواه الطبري 482

فكذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً
ونداً من خلقي، فإنكم تعلمون أن كلَّ نعمةٍ عليكم فمني^[1].

﴿وقال له تمسك به﴾: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلٌّ تَمَتَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ط
﴿[الزمر 8]، قال السدي: «الأنداد من الرجال: يطيعونهم في معاصي الله»^[2].

﴿وقال له تمسك به﴾: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ط
قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف 3]، قال البغوي: أي: "لَا تَتَّخِذُوا غَيْرَهُ أَوْلِيَاءَ تُطِيعُونَهُمْ
فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى"^[3].

﴿ومن السنة﴾ ما رواه الترمذي، وابن جرير وغيرهم من طرق، عن عدي
بن حاتم، رضي الله عنه، أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فرَّ إلى الشام،
وكان قد تنصَّرَ في الجاهليَّة، فأُسِرَتْ أُخْتُهُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ مِنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ عَلَى أُخْتِهِ وَأَعْطَاهَا، فَرَجَعَتْ إِلَى أَخِيهَا، وَرَغَّبَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ وَفِي
الْقُدُومِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدِمَ عَدِي الْمَدِينَةَ، وَكَانَ رَئِيسًا فِي قَوْمِهِ طَيِّئٍ،
وَأَبُوهُ حَاتِمُ الطَّائِي الْمَشْهُورُ بِالكَرَمِ، فَتَحَدَّثَ النَّاسُ بِقُدُومِهِ، فَدَخَلَ عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي عُنُقِ عَدِي صَليبٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ
الآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة 31]، قَالَ: فَقُلْتُ:
إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بلى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ
الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»^[4].

[1] تفسير الطبري 370/1

[2] تفسير الطبري 264/21

[3] معالم التنزيل في تفسير القرآن 213/3

[4] سنن الترمذي برقم 3095 وتفسير الطبري 209/14، وروى الطبري في تفسيره آثاراً في الباب فقال:

﴿حدثني الحسين بن يزيد الطحان قال، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن غطيف بن أعين، عن
مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يقرأ في "سورة براءة": ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ
وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، فقال: "أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكن كانوا يحلون لهم فيحلون".

ولفظ المتابعة يَرُدُّ على الموافقة في الظاهر دون الباطن، وليس هو المتابعة على الاعتقاد كما يفسره به الأشاعرة، بل فهم السلف للمتابعة إنما هو على الموافقة في الظاهر كما قال قتادة: أَخَذَ بَنُو الْمُغِيرَةِ عَمَّارًا وَغَطَّوْهُ فِي بُئْرِ مَيْمُونٍ، وَقَالُوا لَهُ: اكْفُرْ بِمُحَمَّدٍ فَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَلْبُهُ كَارُهُ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ عَمَّارًا كَفَرَ فَقَالَ: «كَأَلَّا إِنَّ عَمَّارًا مَلَىءَ إِيْمَانًا مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ، وَاخْتَلَطَ الْإِيْمَانُ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ» فَأَتَى عَمَّارُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَبْكِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا وَرَاءَكَ؟» قَالَ: شَرُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ نِلْتُ مِنْكَ وَذَكَرْتَ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ، قَالَ: «كَيْفَ وَجَدْتَ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنِّئًا بِالْإِيْمَانِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ عَيْنَيْهِ وَقَالَ: إِنَّ عَادُوا لَكَ فَعُدْ لَهُمْ بِمَا قُلْتَ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ» [1].

وفيه "الحسين بن يزيد السبيعي الطحان"، شيخ الطبري، وثقه ابن حبان، ولين حديثه أبو حاتم، مضى برقم: 2892، 7863، 9153. وكان في المطبوعة والمخطوطة: "الحسن بن يزيد"، وهو خطأ

❁ وقال الطبري حدثنا أبو كريب وابن وكيع قالوا حدثنا مالك بن إسماعيل وحدثنا أحمد بن إسحاق قال، حدثنا أبو أحمد جميعاً، عن عبد السلام بن حرب قال، حدثنا غطيف بن أعين، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: أتيت رسول الله ﷺ وفي عُقْصِي صليبٌ من ذهب، فقال: يا عدي، اطرح هذا الوثن من عنقك! قال: فطرحته، وانتهيت إليه وهو يقرأ في "سورة براءة"، فقرأ هذه الآية: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال قلت: يا رسول الله، إننا لسنا نعبدهم! فقال: أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟ قال: قلت: بلى! قال: فتلك عبادتهم! واللفظ لحديث أبي كريب.

❁ وقال الطبري حدثني سعيد بن عمرو السكوني قال: حدثنا بقية، عن قيس بن الربيع، عن عبد السلام بن حرب النهدي، عن غضيف، عن مصعب بن سعد، عن عدي بن حاتم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ "سورة براءة"، فلما قرأ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: يا رسول الله، إما إنهم لم يكونوا يصلون لهم! قال: صدقت، ولكن كانوا يحلون لهم ما حرم الله فيستحلونه، ويحرمون ما أحل الله لهم فيحرمونه.

والخلاصة أن حديث عدي بن حاتم الطائي حديث ضعيف رواه أبو جعفر من ثلاث طرق كلها من طريق عبد السلام بن حرب، عن غطيف بن أعين برقم 16631 - 16633، وهما ضعيفان قال الترمذي: "قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ. وَغُطِّيفُ بْنُ أَعْيَنَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ فِي الْحَدِيثِ.

المطلب الثالث: الفرق بين العبادة والطاعة

الطاعة في اللغة: هي الانقياد، قال الخليل الفراهيدي: والطاعة اسم لما يكون مصدره الإطاعة، وهو الانقياد، والطواعية اسم لما يكون مصدره المطاوعة. يقال: طاوعت المرأة زوجها طواعية حسنة، ولا يقال: للرعية ما أحسن طواعيتهم للراعي، لأن فعلهم الإطاعة، وكذلك الطاعة اسم الإطاعة والجابة اسم الإجابة^[1]، وقال ابن فارس: الطاء والواو والعين أصل صحيح واحد يدل على الإصحاب والإنقياد. يُقال: طاعه يطوعه، إذا انقاد معه ومضى لأمره. وأطاعه بمعنى طاع له. ويُقال لمن وافق غيره: قد طاوعه^[2].

وقال الراغب الأصبهاني: "الطوع: الانقياد، ويضاده الكره، قال الله عز وجل: انتبها طوعاً أو كرهاً! والطاعة مثله، لكن أكثر ما يقال في الائتمار لما أمر، والارتسام فيما رُسِمَ"^[3]، وقال الجوهري: "وطاع له يطوع، إذا انقاد"^[4].

وأما العبادة في اللغة هي الطاعة مع الخضوع، أو قل: الانقياد مع الخضوع، قال أبو منصور: "ومعنى العبادة في اللغة: الطاعة مع الخضوع. ويُقال طريقاً مُعبّداً إذا كان مذكلاً بكثرة الوطاء، وبغير مُعبّد إذا كان مطلياً بالقطران"^[5]، وقيل أيضاً: "هي الانقياد والخضوع"^[6].

وقال البغوي: "ومعنى العبادة في اللغة: التذلل والانقياد"^[7].

وقال الثعلبي: "وأصلها الخضوع والانقياد والطاعة والذلة، يقال: طريق معبّد إذا كان مذكلاً موطوء بالأقدام، قال طرفة:

تبارى عتاقا ناجيات وأتبع
وظيفا وظيفا فوق مور معبّد

وبعير معبّد إذا كان مطليا بالقطران، وقال طرفة:

[1] العين 209/2

2 مقاييس اللغة 3 / 431

3 تاج العروس 21 / 462

4 الصحاح 3 / 1255

[5] تهذيب اللغة 2 / 138

[6] المصباح المنير للفيومي ص 389 مادة عبّد.

[7] تفسير البغوي 4 / 288.

إلى أن تحامتنى العشيرة كلّها وأفردت أفراد البعير المعبد
وسمي العبد عبداً لذّته وانقياده لمولاه^[1]، وعليه فالطاعة في اللغة أعم
من العبادة حيث أن العبادة هي الطاعة مع الخضوع والذل.

وأما الطاعة في الشرع: فهي امتثال الأمر اختياراً وعدم المخالفة له، وقيل:
"والطاعة: الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد"^[2]، وقيل: "الطاعة هي
مُوافقة الأمر الديني الشرعي"^[3]، وأما العبادة في الشرع: فهي: "الخضوع لله
بالطاعة، والتذلل له بالاستكانة"^[4]، فالعبادة في الشرع هي طاعة مع
خضوع واستكانة وتذلل فصارت اسماً لكل طاعة لله أُديت له على وجه
الخضوع ... فتري أن العبادة أخص من الطاعة في المعنى اللغوي والشرعي
كذلك، قال أبو هلال العسكري: "الفرق بين العبادة والطاعة: أن العبادة
غاية الخضوع ولا تستحق إلا بغاية الإنعام ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله
تعالى ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود والطاعة الفعل ذلك الواقع
على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك وتكون
للخالق والمخلوق والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون
اتباع المدعو الداعي إلى ما دعاؤه إليه وإن لم يقصد التبعية كالإنسان يكون
مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاؤه وأرادته"^[5].

وأما جعل الطاعة مرادفة للعبادة من كل وجه فهو يجري على تأصيل
الخوارج كما ذكر عنهم القاضي أبو يعلى الحنبلي: "حيث احتجوا بأن جميع
المعاصي طاعة لإبليس، لأنه يدعو إلى جميعها، وطاعته عبادة له، ولا يكون
ذلك إلا كفرًا، والجواب: أنه ليس إذا كان طاعة له؛ كان عبادة، لأن العبادة
هي الخضوع والتعظيم والإجلال، وهذا غير موجود ممن أطاع إبليس، يُبين
صحة هذا أنه ليس كل طاعة لله؛ هي عبادة له، كالنظر في معرفة الله قبل

[1] الكشف والبيان عن تفسير القرآن 118/1

[2] الفروق 213/1.

[3] شرح العقيدة الطحاوية 235/1

[4] تفسير الطبري

[5] الفروق 213/1.

لزومها، ولأن هذا يوجب أن تكون طاعة الولد لوالده عبادة له، لأنه قد أطاعه، وأحد لا يقول هذا"^[1].

لذلك نقول أن الطاعة تكون عبادة لغير الله - من المشرعين والأرباب - في صورة الانقياد مع الخضوع وهي صورة قبول التكليف مع الدخول في العمل، فلا بد من وجود القبول للتكليف الذي هو في معنى اتخاذ الأرباب والتلقي عنهم والدخول في العمل الذي هو امتثال الأمر من هؤلاء الطواغيت في مخالفة الشريعة، فخرج بذلك صورة مطلق الموافقة من غير خضوع، وهي صورة المسلم الذي يعيش تحت سلطان الطواغيت فتجري عليه الأحكام قهراً دون اختيار أو قبول للتكليف فهذا لا يكون شركاً في الطاعة وله حكمه باعتبار المخالفة ويدل على ذلك ما يلي:

❦ قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 22]، عن ابن عباس

رضي الله عنه وعن مروة عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿

فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ قال: «أكفأ من الرجال تطيعونهم في معصية الله»^[2].

فالجعل في هذه الآية هو اتخاذ الأرباب كما سبق معنا في آية التوبة وآل عمران، وهم الأكفأ من الرجال والمتخذين من دون الله في التلقي، وهذا معتبر في تصور حقيقة شرك الطاعة كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ

وَرُهْبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، قال الطبري: فهاهم الله تعالى أن يُشركوا به

شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له نداً وعِدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم فكذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا

[1] مسائل الإيمان» ضمن: «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان 1410، 348.

[2] رواه الطبري 482

تجعلوا لي شريكاً ونِدًّا من خلقي، فإنكم تعلمون أن كلَّ نعمةٍ عليكم فمَنِّي" [1].

✽ وعن الربيع بن أنس، عن أبي العالفة: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: قلت لأبي العالفة: كيف كانت الرُّبُوبية التي كانت في بني إسرائيل؟ قال: «ما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا لقولهم، وهم يجدون في كتاب الله ما أمروا به وما نهوا عنه، فاستنصحو الرجال، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم» [2].

فسماها السلف ربوبية وهي الاستسلام للطواغيت في التلقي وقبول التكليف منهم والعدول عن شرع الله إلى شرعهم وأمرهم، وهو المعنى الذي أشار إليه من تأخر كما قال ابن كثير: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، "أي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرْعِهِ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ، فَقَدِمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة 31] [3].

وكما قال عبد الرحمن بن حسن: "فظهر بهذا أن الآية [4] دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذه ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص "لا إله إلا الله"، فإن الإله هو المعبود، وقد سمي الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابا، كما قال

[١] تفسير الطبري 370/1

[٢] رواه الطبري في تفسيره برقم 16642

[٣] تفسير بن كثير 329/3

[٤] قوله تعالى: ﴿أَتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾

تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ۖ﴾ [آل عمران: 80] أي شركاء لله تعالى في العبادة ﴿يَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 80] وهذا هو الشرك. فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله فقد اتخذه المطيع المتبع ربا ومعبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام: ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة^[1].

❀ وقوله: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا﴾، وقوله: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يدل على أن الاتخاذ والدينونة هو من صفة شرك الطاعة وهو قبول التكليف عنهم في التحليل والتحريم كما قال البقاعي: "ولما كان المراد بالمشركين مع عباد الأوثان أهل الكتاب الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله لقبولهم منهم التحليل والتحريم، كان ذلك مفهماً لأنهم فارقوا أهل الطاعة، وكان ذلك موهماً لأنهم ما فارقوهم إلا عن جهل"^[2].

^[1] باب: "من أطاع العلماء والأمرأ في حريم ما أحل الله أو حليل ما حرم الله، فقد اتخذهم أرباباً من دون الله"

المطلب الرابع: الطاعة هي امتثال الأمر بعد التلقي وقبول التكليف.

إنَّ الطاعة هي اتباعُ الأمر اختياراً وعدم المخالفة له، فإذا مضى وامتثل المكلف لأمرٍ المشرّع ظاهراً فقد أطاعه أما إذا وافقه باطناً وظاهراً فقد طأوعه، وهي فعلٌ متعلقٌ بأمرٍ^[1]، فلا تكون الطاعة إلا بعد ورود الأمر من المشرّع وامتثال التكليف من المكلف، والإتيان بالعمل - بعد التلقي والقبول للتكليف - يسمى طاعة بقطع النظر عن المطاوعة - أي الموافقة بالباطن -، وورد ذلك في مواضع منها:

﴿قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النوبة 115] قال البغوي: "مَعْنَاهُ: مَا كَانَ اللَّهُ لِيُحْكَمَ عَلَيْكُمْ بِالضَّلَالَةِ بِتَرْكِ الْأَوَامِرِ وَبِاسْتِغْفَارِكُمْ لِلْمَشْرُوكِينَ، ﴿حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾"، يُرِيدُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِالنَّهْيِ، فَإِذَا بَيَّنَّ وَلَمْ تَأْخُذُوا بِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَسْتَحَقُّونَ الضَّلَالَ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «بَيَّانُ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي تَرْكِ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمَشْرُوكِينَ خَاصَّةً وَبَيَّانُهُ لَهُمْ فِي مَعْصِيَتِهِ وَطَاعَتِهِ عَامَّةً، فافعلوا وذروا»^[2]، وفي الآية دلالة على أَنَّ الطاعة هي فعلٌ متعلقٌ بأمرٍ أو نهيٍ ولا تكون إلا بعد وروده.

﴿وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ وَإِنْ يَكُنْ هُمْ الْخَطُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿أَفَى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَخِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ﴾ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿[النوبة 48]، عَنَّا مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ قَوْلُ اللَّهِ ﴿وَأَطَعْنَا﴾ قَالَ أَقْرَأُوا لِلَّهِ أَنْ يُطِيعُوهُ فِي أَمْرِهِ

[1] قال أبو العباس: وَلَا تَكُونُ الطَّاعَةُ إِلَّا عَنِ أَمْرٍ كَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ قَوْلٍ يُقَالُ أَمَرَهُ فَأَطَاعَ وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ إِذَا مَضَى لِأَمْرِهِ فَقَدْ أَطَاعَهُ إِطَاعَةً وَإِذَا وَافَقَهُ فَقَدْ طَآوَعَهُ "المصباح المنير في غريب

الشرح الكبير 380/2

[2] تفسير البغوي 396/2

وَنَهَيْهِ".^[1]، وقوله تعالى: ﴿مُذْعِنِينَ﴾ مسرعين في طلب الطاعة طلباً لحقهم لا رضا بحكم رسولهم، قال الزجاج الإذعان: الإسراع مع الطاعة"^[2].

﴿وقوله تعالى:﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: 53] قال مقاتل بن حيان في قوله ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾: وَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْجِهَادِ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ بِالْخُرُوجِ مَعَكَ إِلَى الْجِهَادِ لَيَخْرُجُنَّ مَعَكَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُقْسِمُوا﴾، قَالَ: يَأْمُرُهُمْ أَنْ لَا يَخْلِفُوا عَلَى شَيْءٍ وَفِي قَوْلِهِ: ﴿طَاعَةً مَّعْرُوفَةً﴾، قَالَ: «أَمْرُهُمْ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْسِمُوا»^[3]، ومعلوم أن المنافقين كفار في الباطن وسمى الله قسمهم بالامتنال طاعة، وهذا يرد على الأشاعرة الجهمية الذين جعلوا الطاعة معلقة بالباطن واشترطوا الاعتقاد^[4].

[1] رواه ابن أبي حاتم برقم 14733

[2] مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 513/2

[3] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم 14751

[4] وفي هذا رد على الأشاعرة الجهمية الذين حصروا الشرك في الطاعة في الاعتقاد فقط والمتابعة في الاعتقاد أي العلم بصحة الشيء أو بطلانه، وجعلوا النصوص الواردة في شرك الطاعة دليلاً على كفر المستحل لما حرم الله كما قال القرطبي: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُقْسِمُوا﴾ أي في تحليل الميثنة ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ كُونٌ﴾ فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَحْلَ شَيْئاً مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى صَارَ بِهِ مُشْرِكاً. وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَيْتَةَ نَصّاً، فَإِذَا قِيلَ تَحْلِيلُهَا مِنْ غَيْرِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ بِطَاعَةِ الْمُشْرِكِ مُشْرِكاً إِذَا أَطَاعَهُ فِي الْإِعْتِقَادِ، فَأَمَّا إِذَا أَطَاعَهُ فِي الْفِعْلِ وَعَقْدُهُ سَلِيمٌ مُسْتَمِرٌّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّصَدِيقِ فَهُوَ عَاصٍ، فَافْهَمُوهُ"، وللأسف هذا الذي فهمه بعض المحسوبين على أهل السنة والجماعة.

وهذا القول فاسد لاعتبارات كثيرة ومنها:

1- الاستحلال هو كفر مجرد لا يلزم أن تُصاحبه الطاعة، أي من استحل الحرام أو حرم الحلال كفر ولو لم يعمل أو يمثل، فأصبحت الطاعة على هذا القول لغوياً لا يضر دخولها أو خروجها كمناط للكفر، وهذا التأصيل فيه إلغاء لأحد أنواع الشرك بالله الذي هو شرك الطاعة، حيث أنه جعل الشرك بالله في هذا النوع -الذي هو الطاعة- هو مناطه الاعتقاد ويكون في القلب فقط، وهذا مصادم لأصول أهل السنة في باب الكفر والإيمان... والشرك بالله سواء في الحكم أو العبادة أو الطاعة فهي تخضع لما قرره الأئمة في هذا الباب العظيم فتكون

بالاعتقاد والقول والعمل، قال الشافعي رحمه الله تعالى: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم وممن أدركناهم يقولون إن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر»، والكفر شرعا ضد الإيمان، وكما أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، فالكفر يكون قولاً وعملاً واعتقاداً، وقصره على القلب هو على أصول الجهمية.

2- الوصف الذي علق عليه الحكم هو اتباع في أكثر ما ورد في الباب، وهذا واضح في الآثار كما في حديث عدي قال: قُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بلى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»، فجعل النبي ﷺ العبادة في اتباعهم على التحليل والتحريم، والاتباع يطلق على الظاهر وليس على الباطن كما فسره السلف وليس هو المتابعة على الاعتقاد فقط كما يفسره به الأشاعرة، بل فهم السلف للمتابعة أعم ومنه الموافقة في الظاهر كما قال قتادة: أَخَذَ بَنُو الْمُغِيرَةِ عَمَّارًا وَغَطَّوْهُ فِي بئرٍ مَيِّمُونَ، وَقَالُوا لَهُ: اكْفُرْ بِمُحَمَّدٍ فَتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَلْبُهُ كَارِهٌ.

فالمتابعة هي في الظاهر وهو ما ورد عن ابن عباس وحذيفة وأبو البختري وأبو العالية والضحاك وعلماء السلف كما قال ابن كثير: وَقَالَ السُّدِّي فِي تَفْسِيرِهِ هَذِهِ الْآيَةُ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلْمُؤْمِنِينَ: كَيْفَ تَزْعُمُونَ أَنْكُمْ تَتَّبِعُونَ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَمَا ذَبَحَ اللَّهُ قَلًا تَأْكُلُونَهُ، وَمَا ذَبَحْتُمْ أَنْتُمْ أَكَلْتُمُوهُ؟ فَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ فَأَكَلْتُمُ الْمَيْتَةَ ﴿إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ﴾، وَهَكَذَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَالضَّحَّاكُ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، رَجَمَهُمُ اللَّهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرُكُونَ﴾، "أَي: حَيْثُ عَدَلْتُمْ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ لَكُمْ وَشَرَعِهِ إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ، فَقَدِمْتُمْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَهَذَا هُوَ الشِّرْكُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: 31]"، ولم يذكر ابن كثير الذي جرى عليه الأشاعرة من الحصر في الاعتقاد.

3- أن اليهود والنصارى منهم من تابع على الاعتقاد ومنهم من لم يتغير اعتقاده في التحليل والتحريم بل تابع على جهة قبول التكليف والدليل على ذلك:

﴿قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَكَيْفَ يُحْكُمْونَا وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ} [المائدة: 43]، قال الطبري: يعني تعالى ذكره: وكيف يحكمك هؤلاء اليهود، يا محمد، بينهم، فيرضون بك حكماً بينهم {وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ} التي أنزلها على موسى، التي يقرؤون بها أنها حق، وأنها كتابي الذي أنزلته إلى نبيي، وأن ما فيه من حكم فمن حكمي، يعلمون ذلك لا يتناكرونه ولا يتدافعونه، ويعلمون أن حكمي فيها على الزاني المحصن الرجم، وهم مع عملهم بذلك {ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ} يقول: يتركون الحكم به بعد العلم بحكمي فيه جراءة علي وعصياناً لي".

وقال ابن كثير: "ثُمَّ قَالَ تَعَالَى -مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ فِي آرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَمَقَاصِدِهِمُ الرَّائِغَةِ، فِي تَرْكِهِمْ مَا يَغْتَقِدُونَ صِحَّتَهُ مِنَ الْكِتَابِ الَّذِي بَأْسِهِمْ، الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّمَسُّكِ بِهِ أَبَدًا، ثُمَّ خَرَجُوا عَنْ حُكْمِهِ وَعَدَلُوا إِلَى غَيْرِهِ،

مِمَّا يَعْتَقِدُونَ فِي نَفْسِ الْأُمْرِ بَطْلَانَهُ وَعَدَمَ لُزُومِهِ لَهُمْ - فَقَالَ: { وَكَيْفَ تُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ }.

وهذا النقل يدل على أن الكثير من بني إسرائيل لم يتغير اعتقادهم في التحليل والتحريم بل كان الاتباع في الظاهر مع اتخاذهم الأرباب في التشريع والحكم، وهذا أحد أنواع شرك الطاعة الواقع منهم.

﴿ وقوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ وَإِنْهُمْ إِلَّا يَضُتُّونَ} [البقرة 78]، قال ابن زيد في قوله: قال: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ}، لا يقرءون الكتاب من اليهود" .

﴿ وعن قتادة في قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ} إنما هم أمثال الهائم، لا يعلمون شيئاً».

﴿ وعن ابن عباس في قوله: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ} قال: لا يعرفون الكتاب الذي أنزله الله».

وأقول أن أمثال هؤلاء قد يتابعون الطواغيت على الاعتقاد لخلو قلوبهم من تحليل الحرام وتحريم الحلال فهم كالهائم وهذا متصور فيهم.

4- يذكر المخالفون روايات وردت بلفظ الاستحلال كما قال ابن أبي حاتم حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ لَبَيْعَةَ حَدَّثَنَا عَطَاءٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَوْلُهُ: وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ يَغْنِي اسْتِحْلَالَ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ مِثْلَهُمْ"، وما روى الطبري قال حدثني الحسن بن يحيى قال، أخبرنا عبد الرزاق قال، أخبرنا الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري قال: سأل رجل حذيفة فقال: يا أبا عبد الله، رأيت قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً حرّموه».

وهذه الآثار ظاهرة في الاستحلال العملي أي قبول التحليل والتحريم من هؤلاء الطواغيت والعمل بمقتضى ذلك التشريع، وحتى وإن حملناه على الاستحلال العقدي فليس في هذه الآثار تقييد للآية أو تخصيص لإطلاقها بل هو من باب ذكر بعض أفراد الشيء، أي التفسير بذكر بعض أفراد العام، حيث أن حذيفة ذكر بعض الصور التي تكون فيها الطاعة كفرًا وهي المتابعة على الاعتقاد - وليس هو حصراً للطاعة في الاعتقاد - كما أنه نقل عنه ذكر مناط مطلق المتابعة فلتنتبه، فإن اللفظ الوارد في السنة هو الاتباع ومعناه قبول التكليف والدخول في العمل كما في الحديث: ﴿فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة 31]، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوهُمْ. فَقَالَ: «بَلَى، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلَالَ، وَأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ، فَاتَّبَعُوهُمْ، فَذَلِكَ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ»، وَهَكَذَا قَالَ حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرُهُمَا فِي تَفْسِيرِ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَنَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إِنَّهُمْ اتَّبَعُوهُمْ فِيمَا حَلَّلُوا وَحَرَّمُوا» [4].

وقال يحي بن سلام: قَالَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا﴾ أَي: لَا تَحْلِفُوا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ فَقَالَ: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾، خَيْرٌ، وَهَذَا إِضْمَارٌ، أَي: خَيْرٌ مِمَّا تُضْمِرُونَ مِمَّنِ النَّفَاقِ ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: 54] يَغْنِي الْمُنَافِقِينَ^[1]،

❀ وقال تعالى: ﴿فَأَوَّلَىٰ لَهُمْ﴾ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴿مُحَمَّدٌ 21﴾، وعن مجاهد ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ قال: «أمر الله بذلك المنافقين»^[2].

وفي مجموع الآيات أَنَّ الطاعة وإن وقعت من المنافقين فهي امثال الأمر وإيجاد العمل - الذي هو التحاكم في الآية الثانية والجهاد كما في الآيتين الثالثة والرابعة - من غير تصديق، وسماها الله طاعة، فدل على أن الطاعة تُطلق على مجرد الامتثال أي إيجاد الأمر سواء كان مع التصديق أو من غير تصديق، أما ما يترتب عليه الجزاء والثواب فهو ما تواطئ عليه الباطن والظاهر جميعاً، أي: أن يكون العمل خالصاً صواباً.

❀ وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء 11] قال الواحدي: "يريد من يُطِعه فيما يدعو إليه من الضلال، فكل من أطاعه فهو وليُّ له وإن لم يقصد أن يتولاه، كما يكون مطيعاً له

وإن كان بعض الأشاعرة لم يحصرها في الاستحلال كما ذكر ذلك النسفي في تفسير قوله تعالى ﴿اتَّخِذُوا أَحِبَارَهُمْ وَوُهَيْبَتَهُمْ أَرْبَابًا﴾: آلهة ﴿مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، كما يطاع الأرباب في أوامرهم ونواهيهم^[4].

وأما ما ينقله البعض من كلام ابن تيمية فقد ورد في كلامه ما ينبغي على المنصف أن يقف عليه ويفهم قصده من كل كلامه لا من مجتزئة كما قال ابن تيمية: "فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشتك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده، فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله عز وجل ديناً غيره"^[4]، فهذا واضح في أن قبول التكليف من غير الله والخضوع له بالطاعة هو شرك بالله تعالى.

[١] تفسير بن سلام 1 / 458

[٢] تفسير الطبري 22 / 176

وإن لم يقصد أن يطيعه، بموافقته لإرادته، وإجابته إلى ما دعاه إليه، فهو يعمل عملاً يُعينه عليه الشيطان، وكان الشيطان له ولياً ناصراً معيناً^[1].

من السنة

❦ ما رواه عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^[2].

❦ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً»^[3].

فتكون الطاعة مع عدم المطاوعة على الفعل، أي: الطاعة هي الامتثال المجرد ولو مع كراهية العمل في الباطن، وعليه يكون شرك الطاعة في امتثال الأمر بعد الطلب والتلقي وليس في المتابعة على الاعتقاد كما يقول الجهمية، قال أبو الحسين الملقب: "وَمَنْ الْمَرْجُئَةُ صَنَفٌ زَعَمُوا أَنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ لَا فِعْلٌ بِاللِّسَانِ وَلَا عَمَلٌ بِالْبَدَنِ وَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ كَمَثَلِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ وَإِنْ صَلَّى نَحْوَ الْمَشْرِقِ أَوْ الْمَغْرِبِ وَرَبِطَ فِي وَسْطِهِ زَنَارًا وَقَالُوا لَوْ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْإِقْرَارَ بِاللِّسَانِ أَوْحَيْنَا عَلَيْهِ عَمَلُ الْبَدَنِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمُ الصَّلَاةُ مِنْ ضَعْفِ الْإِيمَانِ مَنْ صَلَّى فَقَدْ ضَعَفَ إِيْمَانَهُ.

نُقُولُ كَيْفَ تَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ

[١] التفسير البسيط للواحيدي 105/7

[٢] رواه البخاري برقم 7144 ورواه مسلم برقم 1839

[3] رواه البخاري برقم 7199

شَطْرَهُ ﴿١﴾ وَكَيْفَ يَجُوزُ رِبْطُ الزَّناَرِ فِي وَسْطِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ﴾.

وَكَيفَ تَجُوزُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ دُونَ الْقَوْلِ وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ﴿٢﴾ وَلَا تَكُونُوا هَذِهِ الطَّاعَةَ إِلَّا بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ قَدْ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَدْرَكْتُ النَّاسَ وَهُمْ يَقُولُونَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمَلًا وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ مُجَرِّدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى" [١].

[١] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع 149/1

المطلب الخامس: ضابط الفرق بين طاعة المشرعين في معصية الله وطاعة الشيطان.

إنَّ امْتِثَالَ التَّكْلِيفِ — المتضمن لتحليل الحرام أو تحريم الحلال أو إسقاط الواجب أو تغيير أحكام الوضع — إنما يقع ممن يصدر عن مثله التكليف، أي ممن له سلطان على المكلف، وأما ممن لا سلطان له على المكلف فلا تكليف في أمره ويسمى طلبه التماساً أو دعاءً، لأن الأمر يكون من أعلى إلى أدنى لا من مساوي أو ممن هو أدنى^[1]، قال الخطيب البغدادي: "الأمر هو: قَوْلٌ يَسْتَدْعِي بِهِ الْقَائِلُ الْفِعْلَ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ — إلى أن قال — وَمَا كَانَ مِنَ الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى فَلَيْسَ بِأَمْرٍ كَقَوْلِنَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَإِنَّمَا هُوَ مَسْأَلَةٌ وَرَغْبَةٌ، — وروى بسنده — عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي قَالَ: "أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُوا الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلِيًا وَلَوْلَا رَسُولُ اللَّهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24] وَلَئِنَّ السَّيِّدَ لَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي مَاءً فَلَمْ يَسْقِهِ اسْتَحَقَّ الدِّمَّ، وَلَوْ لَمْ يَقْتَضِ أَمْرُ السَّيِّدِ الْوُجُوبَ لَمَا اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ الدِّمَّ عَلَيْهِ وَإِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ مُطْلَقًا بِفِعْلٍ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ"^[2].

وقبول التكليف والعمل بهذا التكليف الصادر من المشرعين يسمى طاعة وامتنالاً، أما الاستجابة لداعي الغواية سواء كان من النفس الأمارة بالسوء أو الهوى أو الشيطان لا يسمى تكليفاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: 53]، قال البغوي: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ يَعْنِي: إِنَّ النَّفْسَ كَثِيرَةَ الْأَمْرِ بِالسُّوءِ: السُّوءُ هَاهُنَا هُوَ

[1] قال الفتوح في تعريف الأمر: "وَأَمَّا حَدُّهُ أَيَّ حَدِّ الْأَمْرِ فِي الاصْطِلَاحِ فَهُوَ "اقتضاء مُسْتَعْلٍ مِمَّنْ دُونَهُ فِعْلاً بِقَوْلِي — إلى أن قال — قَالَ فِي شَرْحِ التَّخْرِيرِ: وَاعْتَبَرَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، مِنْهُمْ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْبَنَاءِ وَالْفَخْرُ إِسْمَاعِيلُ وَالْمُجَدُّ بْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ حَمْدَانَ وَغَيْرُهُمْ، وَنَسَبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْوَاضِحِ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ. وَذَكَرَ طَائِفَةٌ. الْعُلُوَّ. فَأَمْرُ الْمَسَاوِي غَيْرُهُ يُسَمَّى عِنْدَهُمُ التَّمَاثُلَ، وَالْأَدْنَى سَوَالاً".

وقال الفخر الرازي: "الذي عليه المتكلمون: أنه لا يشترط علو ولا استعلاء"، وما هو ما جزم به ابن السبكي، ورجحه العضد، ولم تشترط

المعتزلة وغيرهم الاستعلاء" شرح الكوكب المنير 12/3

المُعَصِيَةِ^[1]، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۖ ثُمَّ لَا آتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ۖ وَلَا يَجِدُ أَكْثَرُهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف 17]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر 6] عَنِ ابْنِ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ﴾ الآية، قال: «يَدْعُوا حِزْبَهُ إِلَى مَعَاصِي اللَّهِ، وَأَصْحَابُ مَعَاصِي اللَّهِ أَصْحَابُ السَّعِيرِ وَهَؤُلَاءِ حِزْبُهُ مِنَ الْإِنْسِ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: أَوْلَيْكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ قَالَ: وَالْحِزْبُ وَلَايَةُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ»^[2]، فالشيطان حريص على إيقاع بني آدم معه في نار جهنم، فَيُحَسِّنُ لَهُمُ الْكُفْرَ وَالْمَعَاصِي، وَيَعِدُّ وَيُمْنِّي كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيُمْنِّيهِمْ ۖ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء 120].

ولما نقول أَنَّ الشيطان لا سلطان له على المكلف أي: سلطان القهر والإلزام والإكراه على العمل وهو السلطان الذي يتعلق به التكليف، وهو الذي ينفيه الشيطان عن نفسه عندما يقوم خطيباً يوم القيامة كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ۖ فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم 22] عَنِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، قَامَ إِبْلِيسُ خَطِيبًا عَلَى مَنْبَرٍ مِنْ نَارٍ فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾

[١] تفسير البغوي 39/3

[٢] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم 17930

﴿قَالَ: بِنَاصِرِي﴾ [إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ]، بطاعتكم إياي في الدُّنْيَا»^[1].

قال يحيى بن سلام: أي: ما كانوا إيانا يعبدون بسلطان كان لنا عليهم استكرهناهم به، وإثما دعوهم بالوسوسة، كقول إبليس: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: 22]، وكقولهم: {وما كان لنا عليكم من سلطان} [الصفافات: 30]، وكقول الله: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [إلى آخر الآية [سبأ: 21]، وكقوله: ﴿مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفِتْنَيْنِ﴾ [الصفافات: 162] بِمُضِلِّينَ ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفافات: 163]»^[2].

وقال الطبري: ومعناه: ولكن ﴿دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ يقول: إلا أن دعوتكم إلى طاعتي ومعصية الله، فاستجبتم لدعائي ﴿فَلَا تُلْهُمُونِي﴾، على إجاباتكم إياي ﴿وَلَوْلَوْ أَنَّفُسَكُمْ﴾، عليها^[3]. "وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ: وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْيَوْمِ الْحَقِّ ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾ أَي: تَسَلَّطَ عَلَيْكُمْ بِإِظْهَارِ حُجَّةٍ عَلَى مَا وَعَدْتُمْ بِهِ وَزَيَّنْتَهُ لَكُمْ ﴿إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ أَي: إِلَّا مُجَرَّدُ دُعَائِي لَكُمْ إِلَى الْغَوَايَةِ وَالضَّلَالِ بِلا حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ، وَدَعْوَتُهُ إِيَّاهُمْ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ السُّلْطَانِ حَتَّى تُسَلِّتَنِي مِنْهُ، بَلِ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، أَي: لَكِنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي، أَي: فَسَارَعْتُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالسُّلْطَانِ هُنَا الْقَهْرُ أَي: مَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ قَهْرٍ يَضْطَرُّكُمْ إِلَى إِجَابَتِي وَقِيلَ: هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ هُوَ مِنْ بَابِ: تَحْيَةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ، مُبَالِغَةٌ فِي نَفْيِهِ لِلْسُّلْطَانِ عَنْ نَفْسِهِ كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا يَكُونُ لِي عَلَيْكُمْ سُلْطَانٌ إِذَا كَانَ مُجَرَّدُ الدُّعَاءِ مِنَ السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ مِنْهُ قَطْعًا فَلَا تُلْهُمُونِي بِمَا وَقَعْتُمْ فِيهِ بِسَبَبِ وَعْدِي لَكُمْ بِالْبَاطِلِ

[١] رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم 12246

2 تفسير يحيى بن سلام 2 / 604

[٢] تفسير الطبري 561/16

وَإِخْلَافِي لِهَذَا الْمُوعِدِ وَلَوْ مُوا أَنْفُسَكُمْ بِاسْتِجَابَتِكُمْ لِي بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَةِ الَّتِي لَا سُلْطَانَ عَلَيْهَا وَلَا حُجَّةَ^[1].

ولو كان الشيطان له سلطان على الناس بقهرهم على الضلالة - سوى الدعاء - لأضل جميع الخلق عن الهداية كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ لَا تُخِذْنَ مِنْ عِبَادِكِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ (النساء: 118) قال الواحدي: "يريد أهل النار، وقال: ﴿وَلَا ضِلَّيْنَهُمْ﴾ الآية، ولو كان شيء من الضلالة إليه سوى الدعاء إليها لأضل جميع الخلق عن الهدى"^[2]، وقال ابن أبي زمنين: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ أي: يُطِيعُونَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يُكْرِهَهُمْ ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ أي: بِاللَّهِ مُشْرِكُونَ^[3].

وما أثبتته الله - في مواضع من كتابه - من السلطان والأمر والطاعة للشيطان، فهو حجته وتسليطه وولايته على أوليائه من المشركين دون الموحدين، والقاعدة في الباب: أَنَّ المَثْبُوتَ غير المنفي، ودل على ذلك آيات:

﴿كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾﴾ (الحجر 42)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾﴾ (الاسراء 65)، قال أبو جعفر: "يقول تعالى ذكره لإبليس: إن عبادي الذين أطاعوني، فاتبعوا أمري وعصوك يا إبليس، ليس لك عليهم حجة"^[4].

﴿وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾﴾ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١١﴾ إِنََّّمَا سُلْطَنُهُ

[١] فتح القدير 134/3

[٢] التفسير البسيط للواحيدي 104/7

[٣] تفسير ابن أبي زمنين 418/2

[٤] تفسير الطبري 476/17

عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿النحل 100﴾ ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ قَالَ: «حِجَّتْهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ قَالَ: يَعْدِلُونَهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^[1].

✽ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُهُ: ﴿سُلْطَنًا مُبِينًا﴾ [النساء 144] قَالَ: «كُلُّ سُلْطَانٍ فِي الْقُرْآنِ حُجَّةٌ» وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ وَالضَّحَّاكَ وَالسُّدِّيَّ، وَالنَّضْرَ بْنَ عَرَبِيٍّ مِثْلُ ذَلِكَ^[2].
✽ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ قَالَ: «لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ لَا يَغْفِرُ لَهُمْ»^[3].

✽ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَنٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ فَإِنَّهُ يَعْنِي بِذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَتْ لَهُ حُجَّةٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَمَلُوا بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَانْتَهَوْا عَمَّا نَهَاَهُمُ اللَّهُ عَنْهُ ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ يَقُولُ: وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ فِيمَا نَاهَاهُمْ مِنْ مَهْمَاتِ أُمُورِهِمْ ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾ يَقُولُ: إِنَّمَا حِجَّتْهُ عَلَى الَّذِينَ يَعْبُدُونَهُ، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾، يَقُولُ: وَالَّذِينَ هُمْ بِاللَّهِ مُشْرِكُونَ^[4].

والشيطان هو رأس الطواغيت وكل عبادة لغير الله في الأرض أو تشريع من دون الله إنما وقعت بتزيين الشيطان لأوليائه وطاعة أمره واتباع وحيه، ولا يوجد من الناس غالباً^[5] من يقصد عبادة الشيطان لذاته، بل الكل يفرّ

[١] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم 12655

[٢] رواه ابن أبي حاتم برقم 6151

[٣] أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم 12654

[٤] تفسير الطبري 294/17

[٥] إلا ما ظهر في هذا الزمان طائفة من البشر تعبد ذات الشيطان والله المستعان.

عن عبادته ويتبرأ منها، وإنما يعبدون من دون الله أولياء وزين لهم الشيطان أعمالهم كما قال تعالى: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: 37]، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: 117]، "أي: هو الذي أمرهم بذلك وحسنه لهم وزينه، وهم إنما يعبدون إبليس في نفس الأمر، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: 60] وقال تعالى إخباراً عن الملائكة أنهم يقولون يوم القيامة عن المشركين الذين ادَّعَوْا عِبَادَتَهُمْ فِي الدُّنْيَا: ﴿وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [١] قالوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سج: 41]، وقال ابن أبي زمنين: "﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ لأنهم عبدوا الأوثان بما وسوس إليهم الشيطان؛ فأمرهم بعبادتهم فإنما عبدوا الشيطان" [2].

وطاعة المشركين للشيطان هي طاعة عبادة وهي الواردة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [ياس: 60]، أخرج ابن المنذر عن مكحول في قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ قال: إِنَّمَا عِبَادَتُهُ طَاعَتُهُ [3]، وله عليهم سلطان وولاية كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: 100]، ويأمرهم ويخوفهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 175]، فالكافر عبد للشيطان يطيعه ويتولاه وينقاد لأمره ووحيه، فعن عبد الملك بن مرقان، كتب إلى سعيد بن

[١] تفسير بن كثير 415/2

[2] تفسير ابن أبي زمنين 50/4

[٣] الدر المنثور 67/7

جُبَيْرٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، فَأَجَابَهُ فِيهَا: "تَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ: وَالِدَيْنِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّكَ لَنْ تَجِدَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ دِينٍ يَتْرُكُ عِبَادَةَ أَهْلِ دِينِهِ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي دِينٍ آخَرَ إِلَّا صَارَ لَا دِينَ لَهُ، وَتَسْأَلُ عَنِ الْعِبَادَةِ: وَالْعِبَادَةُ هِيَ الطَّاعَةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَهُ بِهِ وَفِيمَا نَهَاَهُ عَنْهُ فَقَدْ أَتَمَّ عِبَادَةَ اللَّهِ، وَمَنْ أَطَاعَ الشَّيْطَانَ فِي دِينِهِ وَعَمَلِهِ فَقَدْ عَبَدَ الشَّيْطَانَ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِلَّذِينَ فَطَرْتُوهُ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [ياسين: 60] وَإِنَّمَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ الشَّيْطَانَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي دِينِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَمَرَهُمْ فَاتَّخَذُوا أَوْثَانًا أَوْ شُمُسًا أَوْ قَمَرًا أَوْ بَشَرًا أَوْ مَلَكًا يَسْجُدُونَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَمْ يَظْهَرِ الشَّيْطَانُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، فَيَتَعَبَّدُ لَهُ، أَوْ يَسْجُدُ لَهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فَاتَّخَذُوهَا آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَلَمَّا جُمِعُوا جَمِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ قَالَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [إبراهيم: 22] ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [الأنبياء: 98] فَعَبَدَ عِيسَى وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَلَمْ يَجْعَلُهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ، فَلَيْسَ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ذَنْبٌ، وَذَلِكَ يَصِيرُ إِلَى طَاعَةِ الشَّيْطَانِ، فَيَجْعَلُهُمْ مَعَهُمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ حِينَ تَقَرَّبُوا مِنْهُمْ: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [إِذْ نَسُوا اللَّهَ إِذْ نَسُوا اللَّهَ] [الشعراء: 98] وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ حِينَ سَأَلَهُمُ اللَّهُ: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءُ بِإِيَّائِهِمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الأنبياء: 22] قَالُوا سُبْحَنَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ مِنْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سجدة: 40] قَالَ: أَفَلَا تَرَى إِلَى عِبَادَتِهِمُ الْجِنَّ إِنَّهَا هِيَ أَنَّهُمْ أَطَاعُوهُ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، فَيَصِيرُ الْعِبَادَةُ إِلَى أَنَّهَا طَاعَةٌ^[1]، وَمِنْ صُورِ عِبَادَةِ الشَّيْطَانِ مَا رَوَى عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعُودُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنَّ﴾ [الجن: 6] كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا أُنْزِلُوا

مَنْزِلًا قَالُوا: نَعُوذُ بِأَعَزِّ هَذَا الْمَكَانِ ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ قَالَ يَقُولُ: «خَطِيئَةٌ وَإِنَّمَا»^[1]

وطاعة الشيطان تكون كفرا إذا أطاعه في الكفر كما بيّن الله تعالى في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَنِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ

إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر 16]، عن عبد الله بن نهيك، قال: سمعت عليّاً رضي الله عنه يقول: إن راهباً تعبّد ستين سنة، وأن الشيطان أَرَادَهُ فَأَعْيَاهُ، فَعَمِدَ إِلَى امْرَأَةٍ فَأَجْنَهَا، وَلَهَا إِخْوَةٌ، فَقَالَ لِإِخْوَتِهَا: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقَسِّ فِيدَاوِيهَا، فَجَاءُوا بِهَا، قَالَ: فِدَاوَاهَا، وَكَانَتْ عِنْدَهُ؛ فَبَيْنَمَا هُوَ يَوْمًا عِنْدَهَا إِذَا أُعْجِبَتْهُ، فَاتَّاهَا فَحَمَلَتْ، فَعَمِدَ إِلَيْهَا فَفَقَطَلَهَا، فَجَاءَ إِخْوَتَهَا، فَقَالَ الشَّيْطَانُ لِلرَّاهِبِ: أَنَا صَاحِبُكَ إِنْ أُعْيَيْتَنِي، أَنَا صَنَعْتُ بِكَ هَذَا فَأُطْعِمِي أَنْجُكَ مِمَّا صَنَعْتُ بِكَ، اسْجُدْ لِي سَجْدَةً، فَسَجَدَ لَهُ؛ فَلَمَّا سَجَدَ لَهُ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ، ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَنِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^[2].

أما المؤمنون فلا سلطان للشيطان عليهم ولا حجة ولا ولاية، وقد يستزلهم ويغويهم في حالة غفلة أو ضعف أو شهوة، وهذا غاية ما يظفر به منهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عم] ران [155] وأرشد الله إلى طريق النجاة منه وأوضح حال المؤمن معه: ﴿وَمَا يَزْعَمَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النساء 201]، وبين النبي ﷺ هذا المعنى

[1] تفسير عبد الرزاق برقم 3348

[2] تفسير الطبري 295/23

جلياً كما ورد عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيَسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ﴾^[1]، يعني أن الشيطان لما أيس من الموحدين الشرك الذي هو في الطاعة والعبادة رضي منهم بالتحريش أي ما دون ذلك، فالذي يقع من المسلمين من المعاصي بسبب استئلال الشيطان كالتحريش وغيره لا يسمى شركاً في العبادة ولا شركاً في الطاعة، وإنما يسمى استجابة لمعصية وهو جنس المعاصي عموماً.

فاستجابة الموحِد لداعي الغواية من النفس أو الهوى أو شياطين الإنس والجن يكون بحسب العمل، فمن أجاب إلى كفر فقد كفر ودخل في عبادة الشيطان، ومن أجاب إلى معصية ففعله معصية وهذا لا يدخل في شرك الطاعة الذي يُصرف للمشرعين من دون الله كما سبق بيانه، فارتكاب المعصية من المسلم لا يكون إلا استجابة لغواية أو وسوسة على مقتضى الهوى أو الاسترسال الطبيعي مع خواطر النفس والشيطان ثم العزم على الفعل، إلا إذا وصل إلى مرتبة استحلال المعصية فيكون قد اتخذ إليه هواه إذا أحلّ بتحليله وحرّم بتحريمه فمن هنا فقط يكون الكفر، كما قال تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان 43] .

أما شرك الطاعة فهو امتثال التكليف الصادر من المشرعين وقبول التلقي منهم في التحليل أو التحريم والدخول في العمل، ولا يشترط فيه المتابعة في الاعتقاد والاستحلال لأن الاستحلال كفر مجرد لا يلزم أن تُصاحبه الطاعة، أي من استحل الحرام أو حرم الحلال كفر ولو لم يعمل أو يمتثل، أما طاعة المشرعين في المعصية فهي كفر عملي مجرد لا يشترط فيه اعتقاد الحل أو الحرمة، وهذا الذي يتخرج على معتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان خلافاً لمن علق الكفر بالاستحلال فأصبحت

^[1] رواه مسلم برقم 65

الطاعة لغواً لا يضر دخولها أو خروجها كمناط للكفر، وهذا التأصيل فيه إلغاء لأحد أنواع الشرك بالله الذي هو شرك الطاعة.



المطلب السادس: صور من الطاعة الشركية في هذا الزمان.

نقول أن قبول التكليف والتلقي له دلالة ظاهرة وليس محصوراً في الباطن، فعموم الناس في هذه الديار هم داخلين في طاعة الطواغيت من دون الله منقادين لهم خاضعين لأمرهم مشركين شرك الطاعة والاتباع، فالعموم في هذه الديار واقعين في شرك الطاعة متابعين لما شرعه الطواغيت كما قال الشنقيطي: "وَيُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 26]، أَنَّ مُتَّبِعِي أَحْكَامِ الْمُشْرَعِينَ غَيْرِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِاللَّهِ، وَهَذَا الْمَفْهُومُ جَاءَ مُبَيَّنًّا فِي آيَاتٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعَ الشَّيْطَانِ فِي إِبَاحَةِ الْمَيْتَةِ بِدَعْوَى أَنَّهَا ذَبِيحَةُ اللَّهِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۖ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَيْكُمُ الْأَوَّلِيَّاتِ لِيُجْعِدَ لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 121]، فَصَرَّحَ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ بِطَاعَتِهِمْ، وَهَذَا الْإِشْرَاكُ فِي الطَّاعَةِ، وَاتِّبَاعِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالَفِ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ الشَّيْطَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَیَّ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦١﴾ وَأَنِ اعْبُدُونِي ۚ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [یس: 60]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنِ نَبِيِّهِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿يَتَأْتِيَ لَّا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا﴾ [إبراهيم: 44]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتَا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: 117]، أَيُّ: مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا شَيْطَانًا، أَيُّ: وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ تَشْرِيعِهِ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ يُطَاعُونَ فِيمَا زَيَّنُوا مِنَ الْمَعَاصِي شُرَكَاءَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۚ وَلَوْ شَاءَ

اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿[الأنعام 137]﴾، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَحَلُّوا لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمُوا عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَاتَّبَعُوهُمْ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اتَّخَذَهُمْ إِيَّاهُمْ أَرْبَابًا.

وَمِنْ أَصْرَحِ الْأَدْلَةِ فِي هَذَا: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا فِي «سُورَةِ النَّسَاءِ» بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ زَعْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ دَعْوَاهُمْ الْإِيمَانَ مَعَ إِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ بِالْغَلَةِ مِنَ الْكُذِبِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْعَجَبُ؛ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا

بَعِيدًا ﴿[النساء: 60]﴾، وَهَذِهِ النُّصُوصِ السَّمَاوِيَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا يَظْهَرُ غَايَةَ الظُّهُورِ: أَنَّ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ الَّتِي شَرَعَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، أَنَّهُ لَا يَشُكُّ فِي كُفْرِهِمْ وَشُرْكَهِمْ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلُهُمْ^[1].

ومن الدلالات على كفر المسلم في هذه الديار وقوعه في شرك الطاعة:

1- التـ جنس: وقد بينا ذلك مفصلاً في كتاب: "الجنسية في الميزان الشرعي"، ومقتضى التجنس هو القبول بقوانين وتشريعات البلاد والمشاركة في العملية السياسية التي هي الحكم والتشريع من دون الله، والإقرار على الديانة الديمقراطية وقبول التكليف من الطاغوت الحاكم والالتزام بواجبات التجنس من الاحترام للقوانين والنصرة والمشاركة في جيش الدولة المانحة للجنسية والدفاع عنها وهو في حقيقة أمره وعدّ

[1] أضواء البيان 259/3

بالنصرة، وهذا من أعظم الموالاة للمشركون، والنصوص الشرعية طافحة بتكفير من فعل هذا، وقد سعى الله من أظهر الموالاة للمشركون خوفاً من الدوائر منافقاً فكيف بمن كان جندياً احتياطياً عند دولة طاغوتية متعهداً بنصرتها متى احتاجت للنصرة،

12 الدخول في المؤسسات الطاغوتية

وهنا بحث دقيق: إذ لا يكفي في الكفر بأنظمة الطواغيت في هذا الزمان اعتقاد بطلانها، بل يجب مفاصلتها واجتنابها، إذ الانقياد لهذا النظام بالدخول في مؤسساته الطاغوتية يُصادم الإسلام من كل وجه، إذ لا يخلو ذلك من قبول التكليف من المشرعين وطاعتهم في مخالفة الشريعة والاتباع لشريعة غير الله، وهي معنى العبادة لهم كما سبق بيانه، فإن الانقياد والخضوع لنظام وضعي بالدخول في مؤسساته وطاعة قوانينه والانقياد لها خروج من دين الله إلى دين طواغيت الأرض ... فإما الانقياد لأمر الله تعالى وترك الانقياد لغيره من الأنظمة الوضعية فهو الإسلام، أو الانقياد للطواغيت ونظام ملوكهم والدخول في مؤسساتهم فهو دين الجاهلية، ولا ينفع معه اعتقاد البطلان فإن الإسلام قول وعمل ونية ولا يجزئ أحدها عن الآخر، ولا يسلم للمرء دينه في هذا الزمان إلا باعتزال الأنظمة الجاهلية وعدم المشايعة لها بالعمل كما قال تعالى عن خليله إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزَلُكُمْ

وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُوا رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ [مريم 48]، فإن الخروج من الجاهلية باعتقاد بطلان أوضاعها والبراءة من أهلها وترك المتابعة والانقياد لنظامها الطاغوتي هو صحيح الإسلام الذي ينجوا به المرء من ظلمات الجاهلية وحمأة الكفر، وهو الذي تتحقق به العبودية لله عز وجل وحده دونما سواه بالخروج جملةً من العبودية للبشر، أما إن كان في حياته منقاداً لنظام الطواغيت الذي استمداده من أهواء البشر فهو عبد للبشر لا لله تعالى.

واعلم أن أنظمة الطواغيت قائمة في الأرض على المحادة لله عز وجل والمحاربة لدينه وتعبيد الناس لغير الله، وغمسهم في الشرك والكفر وزجهم

في الوثنية وردهم إلى الجاهلية، وتنشئة الأجيال على دين الديمقراطية وسلخهم من دين الفطرة، وسجن وقتل أهل الصلاح والإصلاح وفتنهم عن دينهم وصدّهم عن الدعوة إلى الحق، فهذا النظام لا يقوم في الأرض إلا بقوة تحميّه وجيوش وشُرط تَدُوْدُ عنه وتُقيم أركانه وتدفع عنه صولة أهل الحق، وإن كان حماية عروش الطواغيت يكون بالحديد والصلح، فهو كذلك بإضفاء الشرعية على مُلكهم وتَصحيح مذهبهم وأمر العامة بطاعتهم وهؤلاء هم حَميرُ العلم التابعين للمؤسسات الدينية الموالية للنظام، فلا فرق بين الجندي في الثكنات والجهات والإمام الذي يرتقي المنبر ويدعوا للطاغوت بطول العمر والبركات، فهذا الأخير أشد كُفراً وأكبر جُرمًا وإثمًا وهو في أسفل الدركات، وإن كان النبي ﷺ نهى عن العمل تحت إمارة من يؤخرون الصلاة عن وقتها ويقربون شرار الناس فكيف بأهل الملل المبديلين لشرعية الله، فعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُقَرِّبُونَ شِرَارَ النَّاسِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلَا شُرْطِيًّا، وَلَا جَائِيًّا، وَلَا خَازِنًا»^[1].

وإنّ هذا النظام الوضعي يقوم على المال الذي هو عَصَبُ السُّلطان، ولذلك فالمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي يقوم عليها اقتصاد الدول^[2] تعود نفقاتها على ما يقوم عليه دين الطاغوت في الأرض^[3]، فإن ميزانية الجيوش والسجون والمدارس والإعلام وغيرها كبيرة جداً لا يتحمّلها اقتصاد تلك البلدان إلا بالاستدانة من صناديق الغرب ... وكذا المؤسسات التربوية والتعليمية قائمة على تنشئة الأجيال كفار أصليين على دين الديمقراطية، فعامة هؤلاء العاملين في هذه المؤسسات العلمانية

[1] رواه ابن حبان في صحيحه برقم 4586

[2] كمؤسسة أرامكو في السعودية ونحوها.

[3] قال ابن حزم: "وَكَذَلِكَ: مَنْ سَكَنَ بِأَرْضِ الْهِنْدِ، وَالسِّنْدِ، وَالصِّينِ، وَالتُّرْكِ، وَالسُّودَانِ وَالرُّومِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ هُنَالِكَ لِثِقَلِ ظَهْرِ، أَوْ لِقَلَّةِ مَالٍ، أَوْ لِبُضْعِ جِسْمٍ، أَوْ لِامْتِنَاعِ طَرِيقٍ، فَهُوَ مَعْدُورٌ. فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُحَارِبًا لِلْمُسْلِمِينَ مُعِينًا لِلْكَفَّارِ بِخِدْمَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ: فَهُوَ كَافِرٌ" المحلى 126/12

الطاغوتية طائعين منقادين لها تجري عليهم أحكامها اختياراً، وهم يعلمون سلفاً أن لهذه المؤسسات شرائع وأنظمة ولوائح وضعية تخاطب كافة العاملين في هذه المؤسسات، ويلزمون بها ويخضعون لها، ويعلمون كذلك أن من سنّ هذه التشريعات وقرر هذه اللوائح طائفة من البشر لم يهتدوا بهدي الله، ولم يردوا أمرهم إلى شريعة الله، وإنما مردّهم إلى الأهواء والمصالح التي قد تتفق أحياناً مع شريعة الله، وكثيراً ما تضاد أحكام الله وتأمّر بمعصية الله، فهم بدخولهم في هذه المؤسسات قد عقدوا معها عقوداً فيها دلالة ظاهرة على قبولهم للتكليف ومتابعتهم لنظام وضعي كفري وطاعتهم للطواغيت المشرعين في أمرهم ونهيمهم، فهؤلاء ليسوا محل نزاع ولا يشك في كفرهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم.

3- استخراج التراخيص لبيع المحرمات:

وقد درج في هذه الديار تشريع الإذن من الطواغيت ببيع المحرمات وارتكاب الفواحش والمنكرات عبر نقاط معينة وبشروط خاصة عبر استخراج تراخيص لممارسة هذه المحرمات، فمحلات بيع الخمر والمحرمات والفنادق والأوكار التي يمارس فيها الزنا مرخصة من الطواغيت، فكل من استخرج هذه التراخيص والوثائق لبيع هذه المحرمات وارتكاب الفواحش فقد أشرك بالله شرك الطاعة كما بينا مفصلاً في هذا الباب.

والله أعلم وآخر وعولانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيرنا
محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين

ملكت

